القيسونى يتكلم:

حوار مع الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء

للشئون المالية والاقتصادية ، تضمن العديد من الأسئلة ولنبدأ السؤال

.

ما هو الموقف اليوم وما هو موقف البنوك الأجنبية؟

** السيادة كاملة ، إرادتنا حرة وتصرفاتنا جميعاً نابعة من هذه الإرادة حكومة مستقلة ننتخبها انتخاباً حراً مرافقنا فى بلدنا .

وأقول أن هناك مجالات ستحفظ بها باستمرار لا تضمنا سنعطى للقطاع المشترك دوره وسنعطى للقطاع الخاص المصرى دوراً والعربى دوراً وسنعطى للاستثمار الأجنبى دوراً.

ولكن المستثمر الأجنبى والبنوك والشركات الأجنبية يعلمون مقدماً أنهم يعملون فى بلدنا بتصرفات تختلف كل الاختلاف عن ظروف ما قبل التمصير، نعاملهم معاملة البند للبند، وكضيف يستفيد منا ونستفيد منه.

والممثل الذى يحضرنى الآن هو أن البنك الأهلى المصرى وهو البنك المركزى قبل التمصير كانت قياداته الفعلية من الإنجليز والأجانب ، أما الآن فنجد أن بنك تشيز الأهلى المشترك بين تشيز ما تهتن بنك

(ثالث بنك فى العالم) رئيسه مصرى و60% من العاملين فيه تقريباً من المصريين.

عن التأميم

** رأى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ضرورة التأميم كمرحلة لتذويب الفوارق بين الطبقات وتجميعا للمدخرات وتمكينا لخلق قطاع عام قوى يستطيع تنفيذ الخطط الطموحة وللنهوض بالدولة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

www.anwarsadat.org

وقد ساعد القطاع العام الذى أوجدته قوانين التأميم على تنفيذ الخطة الأولى وعلى النهوض باقتصادياتنا ولكنى أرى أنه لا يوجد ما يدعو إلى تأميم جديد فقد كانت مرحلة التأميم مرحلة زمنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخلياً وخارجياً .

لماذا الانفتاح؟

أقول على الفور ، أننى وزملائى لن نترك وسيلة من الوسائل التى ستؤدى إلى إنجاح هذه السياسة ، والسبب أولاً : أن مصر فى حاجة إلى استثمارات أجنبية ليس فقط من الناحية المالية ولكن أيضاً من الناحية التكنولوجية ، وإذا كانت الدولة الكبرى المتقدمة اقتصادياً ترحب بالاستثمار الأجنبى فلماذا نرفضه.

ثم أن مصر الآن نجد نفسها محاطة بدول عربية تقدمت مالياً تقدماً كبيراً.

وقد اعتادت شعوب هذه الدول أن تتصرف فى أموالها بكل حرية ، ولا شك أن إمكان المادة مصر من هذا الوضع الجديد يتوقف على أن تتيح للأشقاء العرب على أراضيها نفس الحرية الاقتصادية التى يستطيعون الحصول عليها بالنسبة للتصرف فى أموالهم فى البلاد الأخرى.

وفى رأى أن كل دولة عربية حرة فى أموالها ولها السيادة الكاملة فى التصرف فيها ، وعليها واجب خدمة أهلها وخدمة شعبها قبل أن تقدم أى شعب آخر ، ولكن التعاون بين البلاد العربية فيها زاد من الأموال أمر جدير بالاهتمام ويجب أن نعطيه جميعاً اهتمامنا ورعايتنا أما التعاون الاقتصادى بيننا فيمكن إقامة المشروعات المشتركة أو إنشاء الصناعات المتكاملة (كل صناعة فى دولة).

....وعن القطاع الخاص؟

إن تشجيع القطاع الخاص فى مصر وتبادل المنافع بينه وبين القطاع الخاص فى الدول العربية مع منح أكبر قدر من الحرية للقطاع الخاص العربى للدخول فى سوق مصر والخروج منها والاستثمار فيها والمشاركة فى تقدمها أمر لا تقتصر الدعوة إليه على بعض الاقتصاديين العرب والمصريين (وأنا منهم) وإنما هو أيضاً موضوع سياسى

واقتصادى قد ورد فى اتفاقيات عربية ودولية أبرمت بين الدول العربية وتم التصديق عليها من رؤسائها من المجالس التشريعية فيها وآن الأوان لتنفيذها دون خوف أو تردد.

وأنى عندما اتحدث عن القطاع الخاص وضرورة تشجيعه سواء أكان مصرياً أو عربياً أو أجنبياً وبصفة التعاون بين العرب والمصريين ، فأنى أخذ فى الاعتبار دائماً إلى القطاع العام المصرى حقيقة واقعة وقوة اقتصادية ضخمة عاونتنا فى أوقات عانى فيها الشعب المصرى من الحروب والحصار الاقتصادى.

وإذا كان بعضنا يوجه كثيراً من اللوم والنقد إليه، فإن واجبنا أن نصلح أخطاء القطاع العام وترشده اقتصادياً وإدارياً ومالياً وتعطيه الإمكانيات لأن يستمر فى خدمة البلد فى قوة وكفاءة جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص المصرى ومع الأشقاء العرب ومع الضيوف الأجانب الذين نرى استضافتهم فى بلدنا لتحقيق الأهداف.

.. عن الانفتاح

الانفتاح حتى الآن .. انفتاح استهلاكى واستيرادى .. أضراره بالاقتصاد واضحة وأكثر من فوائده إن كانت هناك فائدة حتى الآن .. كيف نحول الانفتاح ليكون وسيلة للتنمية لا عبء على الاقتصاد؟

**** إننى أتفق معك أن جانباً كبيراً من الانفتاح حتى الآن كان انفتاحاً استهلاكياً وإستيرادياً ، لقد تشبعت السوق بالسيارات المستوردة القادرة وبأنواع المأكولات والمشروبات المستوردة الممتازة ولكننا لم نشاهد بعد تقدماً كبيراً فى المجالات الهامة التى تستوعب عمالة كبيرة أو تنتج إنتاجاً أساسياً للشعب أو تجمع رؤوس الأموال التى تحتاج إليها التنمية الاقتصادية فى مصر.**

صحيح أن السنتين الأخيرتين شهدنا بعض التقدم النافع المقيد وتمت الموافقة على بعض المشروعات الإنتاجية المشتركة وعلى إنشاء كثير من البنوك الدولية والمشتركة التى نرجو أن تساعد على تمويل القطاع العام والقطاع الخاص.

ولكن أهمية هذا التقدم الأخير ليست على المستوى الذى كانت تنشده الدولة عندما نادت بسياسة الانفتاح.

ولعل أسباب الأحجام عن التوسع فى المشروعات الإنتاجية عديدة منها.

أن قانون الاستثمار نفسه فى حاجة إلى تعديل تنتظره الآن المجموعة الوزارية الاقتصادية.

ومنها أن الصعوبات التى يواجهها المستثمر العربى والأجنبى فى المشروعات الإنتاجية ويتكبد فى سبيل التعذيب عليها كثيراً من الوقت والجهد والمال كبيرة ومديدة وبينما أن الربح الذى يحصل الذى عليه منها قد يقل كثيراً عن الربح الناجم من تجارة الاستهلاك أو الاستيراد .

لذلك فهى فى حاجة إلى جهود لتذليل العقبات وتيسير الحصول على التراخيص و للتغلب على كافة الإجراءات الأخرى مثل ضرورة الإدراج فى خطة الدولة....الخ.

وأرجو أن يكون واضحا أنى عندما أتكلم عن الانفتاح فى المجال الاقتصادى فإن كلامى لا ينصب على تشجيع الاستثمار العربى و الأجنبى على المساهمة فى المشروعات المصرية، وإنما أعنى أولا انفتاحا مصريا يتيح للمصريين أنفسهم العمل بحرية و كفاءة متحررين من القيود النقدية و الإدارية و التنظيمية التى تعوق الانطلاق للاقتصاد المصرى.

ثم أتحدث ثانيا عن اشتراك الإخوة العرب مع القطاع العام و القطاع الخاص المصرى فى المشروعات المشتركة التى تعود بالنفع على الاطراف المختلفة ، وأخيرا أتحدث عن ضيوفنا الأجانب الذين يمكن أن يساهموا معنا فى مشروعات مختلفة بالمال و التقدم والمعرفة .

وكم أود مثلا أن أرى بنك مصر الذى قاد حملة التمصير فى مجال البنوك فى مصر قبل قوانين التمصير بأكثر من ثلاثين عاماً يعود إلى مجده القديم و ينشئ بأمواله الضخمة و بالثقة الكبيرة التى يضعها فيه المصريون والأجانب وشركات ضخمة للغزل و النسيج و التجهيز تفوق فى أهميتها شركات المحلة و كفر الدوار.

وكم أود أن أرى البنك الأهلى يشارك بجانب من أمواله و بالثقة العالمية التى أكتسبها على مر السنين فى إقامة صرح اقتصادى كبير يضاهى المشروعات الضخمة الموجودة فى البلاد الأجنبية.

وكل البنوك فى مصر و كل شركات التأمين – وهى جميعا قطاع عام– يمكن أن تساهم فى نهضتنا الاقتصادية بالاشتراك مع الممولين العرب و الأجانب.

و إلى جوار هذه النهضة التى يمكن أن تقودها الأجهزة المالية و الادخارية بالدولة فإننى أتمنى أن أرى اليوم الذى يحشد فيه القطاع الخاص كل طاقاته البناءة و مواهبه و مقدرته فى المساهمة فى بناء وطننا من جديد على أسس قوية عملاقة معاصرة.

www.anwarsadat.org